

ISSN : 2170-0931

المعيان

مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت - الجزائر



العدد: 04 ديسمبر 2011

المركز الجامعي: تيسمسيلت - الجزائر - الهاتف/الفاكس: 046 47 56 18

منشورات



AL MI'YAR

Revue périodique publiée par le Centre Universitaire de Tissemsilt Algerie

N° 4. Décembre 2011

شارك في العدد

محمد حريش - سميرة وفاس - محمود رزيقية - عبد القادر موفق - رقية حلام - بن خولة كراش
- عبد القادر مزاري - محمد رايحي - بختة لمصب - مصطفى قزوين - عبد القادر زرقين -
مبارك بن الصيبي - محمد عبد الكريم عدلي - سالم حوة - خيرة جحفي - عبد القادر راشد
- محمد سايب بن الحبيب - حمزة ضويفي - إلياس العيداني - علي شريف - هوارى سعادية -
الحبيب صدراتي - حميد نحال - خالد مسعودي.

Centre Universitaire de Tissemsilt Algerie .Tel / fax: 046 47 56 18





المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت-الجزائر

ديسمبر 2011 العدد 04

المركز الجامعي: تيسمسيلت-الجزائر-الهاتف/الفاكس: 046/47/56/18

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

أ. مرسى رشيد

المركز الجامعي: تيسمسيلت. الجزائر.

الهاتف/الفاكس: 046 47 56 18

البريد الإلكتروني:

Rachidmersi @yahoo.fr

ISSN 2170-

0931

شروط النشر وضوابطه

- المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.
- دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.
- تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.
- تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.
- تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (24/17) بهامش 2.5 سنتيم عن يمين الصفحة ويسارها وأسفلها وهامش 2.00 سنتيم عن أعلى الصفحة.
- تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم (16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).
- تتم كتابة البحوث كاملة أو الفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة العربية بخط (Times new roman) حجم (14)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (12).
- تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.
- يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.
- لا يقل حجم البحث عن 10 صفحات ولا تتجاوز 20 صفحة.
- الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
- المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن أراك وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

رئيس المجلة: د. بن جامعة الطيب. مدير المركز الجامعي تيسمسيلت
المديرالمسؤول عن النشر د. بلحسين محمد. مدير مساعد مكلف بالدراسات.

رئيس الهيئة أ. دردار بشير.

رئيس التحرير أ. مرسي رشيد.

هيئة التحرير

د. سامي حبيلي أ. تواتي خالد
أ. روشو خالد أ. لعقاب الجيلاي
أ. بلخياطي الحاج لونيس أ. يعقوبي قدوية

الهيئة العلمية أ.د محمد عباس. جامعة تلمسان.

د. بوسماحة الشيخ. جامعة ابن خلدون. تيارت.
أ.د مختار حبار. جامعة وهران.
أ.د شريط عابد، جامعة ابن خلدون. تيارت.
أ.د عبد الجليل مرتاض. جامعة تلمسان.
د. عبد القادر راجي. جامعة سعيدة.
أ.د محمد بلوحي. جامعة سيدي بلعباس.
أ.د درواش مصطفى. جامعة مولود معمري تيزي وزو.
أ.د محمد أكلي بن عكي. جامعة الجزائر.
أ.د علي شريفي. جامعة الجزائر.

التنفيذ التقني نورة عرجان

تصميم الغلاف عبد القادر راجي



افتتاحية العدد الرابع

يجدر بنا ونحن على أبواب تحقيق العدد الرابع من مجلة المعيار المحكمة، أن نشير، تكملة لما لم نشر إليه في الأعداد السابقة، إلى ما يحدو مجموعة العمل التي تسهر على إعداد كل عدد جديد من هيئة إدارية وهيئة علمية، وإلى ما يحدوهم من إرادة وعزيمة لبلوغ الأهداف المسطرة لهذه المجلة منذ عددها الأول .

كما نؤكد على حرص هذا الطاقم على توفير فسحة علمية ومعرفية يعبرون فيها عن روح البحث العلمي التي يطمحون إليها وهم في محراب علمي جديد لم يكن من قبل موجودا من قبل هو المركز الجامعي بتيسمسيلت .

وإذ يطمح هذا الصرح العلمي، على الرغم من قصر عمره وقلة تجربته، إلى تبوء مكانة علمية وبخثية جديرة باحترام الجامعات الجزائرية الأخرى الأكثر قدما وتجربة، فإنه يريد من ذلك تحقيق هذه الأهداف المتمثلة في تنمية المنطقة علميا ومعرفيا.

وعلى الرغم مما يمكن أن يبدو من هنات ناتجة عن حماس التجربة الشابة ونابعة من صدق نية، فإن الهيئة الإدارية والهيئة العلمية للمجلة يريد، كل في جهة اختصاصه، أن تتجاوز في كل عدد هذه الهنات حتى تكتمل الصورة - والكمال لله- في ذهن الباحث الجزائري عن منبر يجد فيه ما يليج دوافعه العلمية من تنوع مادة وتعدد تخصصات واختلاف آراء وتوجهات هي من صميم الرؤية العلمية التي تتميز بها العلوم الإنسانية عموما .

وفي انتظار اليوم الذي تكبر فيه جامعة تيسمسيلت - وهو قريب بإذن الله تعالى- وتفتح على تخصصات علمية جديدة منتظمة في كليات لها مجالاتها المتخصصة والمحكمة، فإن مجلة المعيار ستزداد انفتاحا على جميع التخصصات الموجودة بها حتى تمكن جميع الأساتذة من المشاركة بتخصصاتهم في مشاورها العلمي الشاب والطموح.

ولنا أن نشكر جميع من شارك في إعداد الدراسات التي تثري هذا العدد، وجميع من سهر من أجل إخراج هذا العدد وطبعه، وعلى رأسهم السيد مدير المركز الجامعي. فلجميع الشكر ومرحبا بكم وبالعدد الرابع .

مدير النشر

د. محمد بلحسين

محتويات العدد

اللغة والأدب العربي

- الجملة الاسمية والفعلية في التراث النحوي-مقاربة في فاعلية الخطاب بالجملتين في ضوء البنيوية
- 11..... د. محمد حريو
- صوتيات الخطاب وفتيات الأداء
- 23..... د: سميرة رفاص
- الاعراب والمعنى-جدلية الأصل والفرع-
- 30..... أ: محمود رزايقية
- أثر القراءات في الوقوف القرآنية
- 47..... أ. عبد القادر موفق
- ملامح القراءة التفكيكية في النقد الجزائري المعاصر
- 59 أ: رقية حلام
- قراءة في المنجز النقدي عند عبد العزيز حمودة مقارنة نوضيحية
- 67..... أ: بن خولة كراش
- المقاربة الأناسية البنيوية عند (ليني ستراوس) في السرد القصصي
- 79 أ: عبد القادر مزاري
- الدلالات الصوتية للألفاظ المفردة عند ضياء الدين بن الأثير الموصلي من خلال كتاب "المثل السائر"

العلوم القانونية والإدارية

- 92..... أ: محمد راجحي
- أشكال التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الدولية
- 102 أ: بختة لعطب
- الصلح في المواد الإدارية
- 111..... الأستاذين: مصطفى قزوان وعبد القادر زرقين
- العوامل المفسرة لظاهرة التهريب في الجزائر (المفهوم والأسباب)
- 121..... أ: بن الطيبي مبارك

-مدى انطباق قاعدة قانون الإرادة بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود الدولة

أ: محمد عبد الكريم عدلي.....135

أ: سالم حوة.....148

-L'apport des tribunaux pénaux ad hoc en matière de crime de génocide

أ: خيرة جطي.....163

-الوساطة القضائية كآلية بديلة لحل النزاعات في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري

العلوم الاقتصادية والتجارية

أ: عبد القادر راشد.....168

- Le Management de la Qualité Totale

محمد سايب بن الحبيب.....179

- الهندسة المالية الإسلامية كمدخل استراتيجي لتنويع المنتجات المالية الإسلامية (السلم والسلم الموازي نموذجاً)

أ. حمزة ضويفي.....197

- فعالية النظام المالي والمحاسبي المعتمد في دعم مقومات الإفصاح والشفافية وأثره على المؤسسات الاقتصادية

أ: إلياس العيداني.....209

-بطاقة الأداء المتوازن كآلية الجودة الشاملة في المنظمات الباحثة عن التميز

العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

أ. علي شريفني.....237

Les valeurs éducatives dans la pratique sportive chez les jeunes footballeurs Algériens

أ. سعايدية هواري.....242

- دراسة الصفات النفسية التي يتميز بها لاعبو الفرق الرياضية المدرسية وعلاقتها بالدفاعية

أ: صدراقي الحبيب.....255

- العلاقات العامة في المؤسسات الرياضية الجزائرية-دراسة حالة مديرية الشباب والرياضة بولاية برج بوعريريج-

أ: حميد نحال.....267

- أثر برنامج تعليمي مقترح بالألعاب الحركية الصغيرة والألعاب الشعبية والمختلطة في تنمية التفاعل الاجتماعي

لدى تلاميذ المرحلة التحضيرية(4-5) سنوات بولاية غليزان.

أ. خالد مسعودي.....286

-أثر استخدام تمارين لتنمية بعض القدرات الحركية الخاصة (الرشاقة، التوازن، التوافق) على فعالية أداء مهارات الإلقاء(الرمي) لدى مصارعي الجيدو الناشئين (12-14 سنة)

الإعرابُ والمعنى جدليَّةُ الأصلِ والفرعِ

الأستاذ: محمود رزايقية

المركز الجامعي - تيسمسيلت

الملخص:

يُعدُّ الإعرابُ مِنْ أهِمِّ قَرَائِنِ النَّحْوِ العَرَبِيِّ عِنْدَ قُدَمَاءِ النُّحَاةِ وَمُحَدِّثِيهِمْ، وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ قَضِيَّةَ الإِعْرَابِ وَوَضِيفَتَهُ مِنْ أَجْلِ القَضَايَا الَّتِي شَعَلَتْ بِأَلِ القَدَمَاءِ وَالمُحَدِّثِينَ مِنْ عَرَبِ وَمُسْتَشْرِقِينَ، وَكَانَتْ مَجَالاً خَصَباً لِإِثْرَاءِ الدَّرْسِ النَحْوِيِّ، وَقَدْ ازْدَادَ وَضَعُ هَذِهِ القَضِيَّةِ عُمُقاً كُلَّمَا تَقَدَّمَ الزَّمَانُ وَتَوَعَّلَّ النُّحَاةُ وَعِلْمَاءُ اللُّغَةِ فِي تَعْلِيلِ الظُّوَاهِرِ اللُّغَوِيَّةِ. وَالوَضِيفَةُ الدَّلَالِيَّةُ للإِعْرَابِ مَسْأَلَةٌ قَدِيمَةٌ وَجَوْهَرِيَّةٌ فِي الدَّرْسِ النَحْوِيِّ العَرَبِيِّ، حَيْثُ قُدِّمَتْ فِيهَا الكَثِيرُ مِنَ الأَبْحَاثِ وَالدَّرَاسَاتِ المَوْضُوعِيَّةِ، بَغِيَّةً فَهْمٌ حَقِيقَةُ العِلَاقَةِ بَيْنَ الإِعْرَابِ وَالمَعْنَى، وَمَحَاوِلَةٌ إِثْبَاتِهَا مِنْ خِلَالِ النُّصُوصِ الفِعْلِيَّةِ فِي التَّرَاثِ العَرَبِيِّ.

وَنظراً لِلاخْتِلَافِ المُتَبَايِنِ فِي المَقُولَاتِ النُّظَرِيَّةِ، وَفِي المَنَاهِجِ المُتَّبَعَةِ حَوْلَ وُضِيفَةِ الإِعْرَابِ وَعِلَاقَتِهِ بِالمَعْنَى، بَيْنَ مَوْبِدِّ وَمُنْكَرٍ، فَإِنَّهُ مِنَ المِيسَّلَمِ بِهِ أَنَّ الفِكرَ النَحْوِيَّ فِي التَّرَاثِ العَرَبِيِّ القَدِيمِ قَدْ حَسَمَ أَمْرَ الوَضِيفَةِ المَعْنَوِيَّةِ الَّتِي يُوْدِيهَا الإِعْرَابُ، كَمَا أَنَّ الدَّرْسَ اللُّغَوِيَّ الحَدِيثَ يُقَرُّ بِوَضِيفَةِ العِلَامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ وَأَثَرِهَا فِي إِبْرَازِ المَعَانِي. لِأَجْلِ ذَلِكَ يَهْدَفُ هَذَا البَحْثُ إِلَى تَحْدِيدِ أَهْمِيَّةِ العِلَامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ فِي فَهْمِ المَعَانِي، وَإِلَى تَفْسِيرِ المَقُولَةِ المَشْهُورَةِ (الإِعْرَابُ فِرْعُ المَعْنَى)، الَّتِي فَرَضَتْ فِي الفِكرِ النَحْوِيَّ العَرَبِيِّ إِشْكَالِيَّةً تَبْعِيَّةً العِلَامَةِ الإِعْرَابِيَّةِ لِلْكَلِمَةِ دَاخِلَ التَّرْكِيبِ لِاخْتِلَافِ المَعَانِي وَتَغْيِيرِهَا فِي ذَهْنِ المُنْكَرِ.

وَلذَلِكَ فَإِنَّ قَضِيَّةَ العِلَاقَةِ بَيْنَ الإِعْرَابِ وَالمَعْنَى - بِحَسَبِ التَّوَجُّهَاتِ الَّتِي أُطْرُقَتْهَا - هِيَ مِنَ القَضَايَا الشَّائِكَةِ فِي الفِكرِ النَحْوِيِّ، وَالَّتِي لَا تَزَالُ بِمَاجَةٍ مَاسَّةً إِلَى دَرَاةٍ تُقَوِّمُهَا فِي ضَوْءِ عَمَلِيَّةِ تَفْعِيلِ اللُّغَةِ ضَمْنَ جَدَلِيَّةِ المَسْأَلَةِ: أَيُّهُمَا أَثَرٌ فِي الثَّانِي؟

المقدمة:

إذا كان المعنى - في نظر الدراسات اللغوية الحديثة - يُمثّل جوهر اللغة، وتنظر إليه بعض المناهج والمدارس بوصفه ركناً مهماً من أركان التحليل اللغوي⁽¹⁾، فإنّ نظام الإعراب عنصرٌ أساسٌ من عناصر اللغة العربيّة باعتبار اللّغة في ظاهرها " أصواتٌ يعبرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم " ⁽²⁾.

ومن هنا كان جوهرُ البحث اللغويّ قائماً على دراسة العلاقة بين الأصوات والأغراض، أوبين عنصرَي اللفظ والمعنى؛ فالأغراضُ هي المعاني والدلالات التي يُراد نقلها من متكلّم إلى مستمع عبرَ أصواتٍ منطوقة أو مكتوبة. وهذا ما تُؤكّدهُ نظرةُ اللسانيات الحديثة إلى اللغة الطبيعية على أنّها تتضمّنُ علاماتٍ ذات فائدة معنوية، وفي هذا المجال يمثّلُ الإعرابُ عنصرًا من عناصر النظام العلامي في اللغة العربية، فهو " يتجلّى في مجموعة من العلامات بالمفهوم الحديث للمصطلح باعتبارها أصواتاً تُظهرُ في سلسلة الكلام حسب ترتيب معيّن، وتستمدُّ قيمتها ممّا بينها من تقابل أو اختلاف " ⁽³⁾.

إنّ منهجَ البحث يفرضُ علينا - بادئ بدءٍ - أن نبحثَ في مصطلح الإعراب لدى اللغويين والنحويين العرب، بقصدِ الكشف عن مفهومه وما يترتّبُ عنه من مدلولات، ومن ثمّ تتبلور الآراء وتبيّنُ الدلالات المفضية إلى وظيفة الإعراب وعلاقته بالمعنى.

أولاً: الإعراب: المفهوم والوظيفة.

أ- مفهوم الإعراب:

لقد جعل النحاة واللغويون مفهومَ الإعراب في الاصطلاح منقولاً عن سائر معانيه اللغوية التي تدورُ حول (الإبانة، والإيضاح، والإفصاح، والتغيير) ⁽⁴⁾، يقول الزجاجي (ت 337هـ): " والإعرابُ أصلُه البيانُ، يقال: أعرب الرجلُ عن حاجته إذا أبانَ عنها، ورجلٌ مُعربٌ أي مُبينٌ عن نفسه ... ثم أنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركاتٍ تدلُّ على المعاني، وتُبينُ عنها سموها إعراباً أي بياناً، وكأنّ البيان بها يكون كما يُسمّى الشيءُ باسم الشيء، إذا كان يشبهه أو مجاوراً له ... والإعرابُ: الحركاتُ المبينة عن معاني اللغة، وليس كلُّ حركةٍ إعراباً، كما أنه ليس كلُّ الكلام مُعرباً " ⁽⁵⁾.

كما دارتْ حول دلالاته الاصطلاحية عند النحويين أقوالٌ مختلفةٌ كلّها تسيّرُ في فلك حركاتِ الإعراب وتغيّرها في الكلام. فهي في كتاب سيبويه (ت 180هـ): "تغيّرُ الحركات في أواخر الكلم المعربة بفعل العوامل" ⁽⁶⁾. وهذا أولُ تعريف ربط تغيّيرَ حركاتِ الإعراب بما اصطَلَحَ عليه النحويون العوامل النحوية التي بُنيتْ في ضوئها نظرية العامل في النحو.

ونصَّ كثيرٌ من النحويين ومنهم ابنُ جني (ت 395هـ) بأنّ الإعرابَ علامةٌ لغويةٌ في سلسلة الكلام تبين عن معناه، فهو " الإبانة عن المعاني بالألفاظ " ⁽⁷⁾، وجعله ابنُ فارس خصيصةً من خصائص العربية، ومن العلوم الجليلة

التي حُصِّتْ بها العربُ ليعرفوا الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يُعرفُ الخبرُ الذي هو أصلُ الكلام، ولولاه ما مُيِّزَ فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوعات، ولا تعجَّب من استفهام، ولا صدرٌ من مُصدر، ولا نعتٌ من تأكيد " (8).

ومفهومُ الإعراب شأنه شأنُ بقيةِ المصطلحات التي اختلفَ فيها اللغويون والنحاةُ العربُ القدامى والمحدثون، فتباينت تعريفاتهم له، وتعدّدت تصوراتهم عنه، وقد انعكست هذه المفاهيمُ والتصوراتُ على وظيفةِ الإعراب وقيمته في الدلالة على المعاني.

إذا تعمّقنا في فهم مقولات النحاة الأوائل، ودقّقنا النظرَ في كيفية تعاملهم مع الأساليب العربية، لا شكَّ أننا نتوصّلُ إلى المفهوم اللائق بمصطلح الإعراب الذي يتجاوز " أثر العامل " إلى " بيان موقع الكلمة أو الجملة من الكلام " من خلال الدلالة على المعنى؛ ولذلك جعله ابنُ جني دليلاً على اختلاف المعاني بقوله: " ألا ترى أنّ موضوعَ الإعراب - على مخالفة بعضه من حيثُ كان - إنما جيء به دالاً على اختلاف المعاني " (9).

إذاً فليست غايةُ " الإعراب " هي معرفةُ الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلمات، وإنما الإعرابُ هو بيان ما للكلمة في الجملة من قيمة نحوية، أو معنى إعرابي، وهذا هو المعنى الصواب الذي يليق بمفهوم الإعراب في إطار الدرس اللغوي في التراث العربي الإسلامي الذي ارتبطت نشأته وتأصيله بالنص القرآني دفعاً للحن، ورغبةً في فهم معاني وأحكام القرآن الكريم ومعرفة أسرار تراكيبه.

ب- وظيفة العلامة الإعرابية :

لقد ناقشَ اللّغويون والنحويون وظيفةَ العلامة الإعرابية بشكل تفصيلي، حيث تناولها موقفان بارزان مختلفان أوردهما الزّجاجي في كتابه الإيضاح⁽¹⁰⁾، وتباينت الآراءُ أكثر عند الدارسين المحدثين فكان الموقف الثالث:

الموقف الأول: هو موقفُ الرافضين والمنكرين لدلالة الإعراب على المعاني، فقد قالوا بزيادة حركات الإعراب على ماهية الكلم؛ لأنّ الكلم سابقُ الإعراب في مرتبة النشأة، وأنّ هذه الحركات لا تدلُّ على معانٍ ويمكن الاستغناء عنها.

العلامة الإعرابية لوصل الكلام (التفسير الصوتي للحركات):

إنّ الذين أنكروا فكرة أنّ يكون للعلامة الإعرابية وظيفةً في فهم الكلام، قد بنوا نظرتهم على أساس صوتي خالص. ولعلّ أهم تفسير صوتي للعلامة التي تعتور الكلمات في التركيب النحوي يعود لـ " محمد بن المستنير " الملقب بقطرب (ت 206هـ) المعاصر لسيبويه.

فقد ذهب إلى أنّ (الحركات الإعرابية) قد جيء بها ليعتدل الكلام لا ليُفرّق بها بين المعاني، يقول: " وإنما أعربتُ العربُ كلامها؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكونُ للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون - أيضا - لكان يلزمه الإسكانُ في الوقف والوصل، وكانوا يُطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك

معاقباً للإسكان؛ ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على مُتحرّك وساكن، ومتحرّكين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يُطئون، وفي كثرة الحروف يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان" (11).

فالحركات إذن عند قطرب ومن ارتضى مذهبه مجرد وسيلة جامدة لاعتدال الكلام ولتسهيل النطق بالسواكن؛ لذلك جاء كلام العرب من متحرك وساكن أو متحرّكين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة. وبهذا يكون الإعراب - حسب نظرهم - ذلك العمل اللفظي المحض الذي لا تتجاوز وظيفته تحليص أواخر الكلم من الإسكان.

ومُعتمدُ مذهبه في رفض دلالة الإعراب على المعاني يتلخص في قوله: " لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني ... " (12). فعلة الإعراب عند قطرب هي التخفيف على اللسان (13)، في حال وصل الكلام، والتعدد في الحركات الإعرابية بين الفتح والضم والكسر هو للسعة على المتكلم، قال: " لو فعلوا ذلك (أي لو لزمو حركة واحدة) لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة " (14).

ويُعتبرُ الدكتور إبراهيم أنيس من أهم علماء العربية المحدثين الذين تابعوا قطرباً، حيث يرى أن الحركات الإعرابية ليس لها مدلولٌ، وأنها لم تكن تُحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء، وإنما يُتّاج إليها عند وصل الكلمات بعضها ببعض (15).

وقد توسّع في ذلك حينما ذهب مذهب من يرى أنّ الإعراب صنعة وليس سليقة، وأنه مجرد قصة خيالية تمّ نسجها بإحكام، ويظهر ذلك في كتابه (من أسرار اللغة) وبالذات في الفصل الذي عقده بعنوان: (قصة الإعراب)، يقول: " ما أروعها قصة، لقد استمدتْ خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثمّ حيكّت، ثمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري، أو أوائل الثاني على يد قوم من صنّاع الكلام نشئوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصناً منيعاً، امتنع حتى على الكتاب والخُطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقّ اقتحامه إلا على قوم سُموا فيما بعد: النحاة" (16).

إنّ هذا المفهوم للإعراب، في أصلته ووظيفته، لا يتماشى والحقائق التاريخية التي تثبت قيام النحو العربي على استقراء كلام العرب، وفيه من الخطورة ما يجعله يشكك في عراقة اللغة العربية التي تستمد هويتها من علمية المنهج النحوي وأصوله في التراث العربي الإسلامي.

فهؤلاء الراضون للدلالة المعنوية للإعراب كأنهم ينكرون الفائدة المعنوية للعلامات التي تتضمنها اللغة، ولما يُجدُّه اختلاف الأصوات في تباين المعاني؛ وبالتالي فهذه الرؤية تتناقض ومنطق اللغة الذي يعتدُّ بكل صوت وكل حرف - مهما دق - في فهم المعنى.

وقديماً أكدَّ الزجّاجي في كتابه (الإيضاح) على أهمية العلامة الإعرابية في الدلالة على المعنى، بإجماع علماء الأمة ونحاتها، يقول: " هذا قولُ جميع النحويين إلّا قطرباً " (17).

والموقف الثاني: الذي يقر بوظيفة الإعراب ودوره في الكشف عن المعنى وتوجيهه، وهو الموقف الذي شهد شبه إجماعٍ من طرف كبار النحاة وعلماء اللغة والأصول، بداية من سيبويه الذي أشار في "الكتاب" إلى ما يحدثه العامل في الكلمات، ومروراً بنحاة البصرة والكوفة، وانتهاء بمواقف النحاة وعلماء اللغة المحدثين.

فكلُّهم يربطون الإعرابَ بالمعنى؛ وذلكَ عندما تُكوّنُ الكلمةُ عُضْراً في تَرْكِيبٍ مُعَيَّنٍ، نحو الفَاعِلِيَّةِ، أو المَفْعُولِيَّةِ، أو الإِضَافَةِ، أو غَيْرِهَا " أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ: أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ، وَشَكَرَ سَعِيدٌ أَبُوهُ، عَلِمْتَ بِرَفْعِ أَحَدِهِمَا وَنَصْبِ الْآخَرِ، الْفَاعِلِ مِنَ الْمَفْعُولِ، وَلَوْ كَانَ الْكَلَامُ شَرْجاً وَاحِداً لَأَسْتَبْهَمَ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبِهِ " (18).

إذاً الحركاتُ الإعرابيةُ دالّةٌ على المعاني، وهذا ما يستفاد من قول الزجّاجي: " فإن قال قائل: قد ذكرت أنّ الإعرابَ داخلٌ في الكلامِ فما الذي دعا إليه، واحتيجَ إليه من أجله؟. فالجواب أن يُقال: إنّ الأسماءَ لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيها أدلّةٌ على هذه المعاني بل كانت مشتركة، لجعلت حركاتُ الإعراب فيها تنبئُ عن هذه المعاني، فقالوا: (ضرب زيدٌ عمراً)، فدُلُّوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أنّ الفعل واقعٌ به، .. وقالوا هذا غلامٌ زيدٍ؛ فدُلُّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه.

وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها؛ ليتسّعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالّةٌ على المعاني " (19).

أما الموقف الثالث: هو أنّ كون العلامة الإعرابية علماً على المعاني النحوية عند القدماء، لا يعني أنّ تحديد هذه المعاني يكون بالعلامة وحدها، بل المقصود منه أنّ هذه العلامة هي نقطة الانطلاق في الدراسات النحوية، ولكونها الأثر اللفظي الناتج عن العامل النحوي، والجهلُ بأهميتها سببٌ في تفشي ظاهرة اللحن.

أما في واقع اللغة وتراكيب الأساليب ثمة ما يسمى بـ " القرائن النحوية " التي تُسهّم مع العلامة الإعرابية في تحديد المعنى النحوي للكلمة في الجملة، يقول تمام حسان: " ولا أكادُ أملُّ من ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابية بمفردها لا تُعيّنُ على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفتُ القولُ فيه تحت اسم (تضافر القرائن) ... وبهذا يتضح أنّ (العامل النحوي)، وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظرُ السطحيُّ والخضوعُ لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاقتها " (20).

إنَّ الكشَفَ عن العلاقات السياقية أو التعليق - في نظر تَمَّام حسان - هو الغايَةُ من الإعراب، ويَتَضَح ذلك عند إعراب هذه الجملة " ضَرَبَ زَيْدٌ عَمراً "، على سبيل المثال:

- 1- أول ما يطلعنا في الجملة كلمة (ضرب) على صيغة (فَعَلْ): تدلُّ على الفعل الماضي مسنداً إلى المفرد الغائب (وتمثل قرينة المطابقة).
- 2- زيدٌ: ويُلحظُ عليه ما يأتي: - اسمٌ ← قرينة معنى تقسمي .
- على وزن (فَعْلٌ) ← قرينة صيغة .
- مرفوع ← قرينة العلامة الإعرابية.
- مسند إلى فعل ← قرينة التعليق (الإسناد).
- متأخر عن الفعل ← قرينة رتبة محفوظة (كي لا يلتبس بالمبتدأ) .
- الفعل معه مبني للمعلوم ← قرينة صيغة مرة أخرى.

وبتضافر هذه القرائن كلُّها يتبادرُ إلى ذهن المتلقي / القارئ أنَّ (زيد) هو الفاعل. ويمكن أن تطبق نفس تقاليد العمل بالقرائن مع (عمرو)، ونصل إلى القول بأن (عمرو) مفعول به (21).

ولم يكن النحويون القدامى في غفلةٍ من هذا، ويدلُّ على ذلك أنَّهم أشاروا إلى هذه القرائن ووقفوا عليها في الجانب التطبيقي للدراسة النحوية، وخاصة في الحدود التي وضعوها للأبواب النحوية. يقول ابن جني: " فإن قلت : فقد تقول (ضرب يحيى بشرى)، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه ؛ قيل إذا اتفق ما هذا سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كان هناك دلالة أخرى من قيل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ؛ نحو (أكل يحيى كمشرى)، لك أن تُقدِّم وأن تُؤخِّر كيف شئت ...، وكذلك لو أو مأت إلى رجلٍ وفرسٍ، فقلت : (كلم هذا هذا فلم يجبه) لجعلت المفعول أيهما شئت ؛ لأنَّ في الحال بياناً لما تعني ... " (22).

يكشفُ ابنُ جني في نصِّه هذا عن بدائل للعلامة الإعرابية، منها:

- 1- قرينة الرتبة مثل: ضرب يحيى بشرى.
 - 2- قرينة المناسبة المعجمية (الاختيار أو التوارد) مثل: أكل يحيى كمشرى.
- وفي تعريفهم للفاعل على سبيل المثال، قالوا: " الاسمُ المرفوع الذي تقدّمه فعلٌ مبني للمعلوم ودلّ على من فعل الفعل أو قام به الفعل ". فهنا نلاحظ أنَّهم أدركوا أنَّ تحديد هذا الباب يكون من خلال مجموعة من القرائن: البنية الصرفية في قولهم (الاسم) وقولهم (فعل مبني للمعلوم)، والحالة الإعرابية في قولهم (المرفوع) والرتبة في قولهم (تقدّمه)، والإسناد في قولهم (دلّ على من فعل الفعل أو قام به الفعل) (23).

فالضمّة في قولهم: قام زيدٌ، لا تدلُّ وحدها على كون (زيد) فاعلاً، لأنّها تكون لمعانٍ نحويةً أخرى كالمبتدأ والخبر ونائب الفاعل، بل إنّها تشير إلى الحالة الإعرابية فحسب، أعني حالة الرفع، أمّا الذي يدلُّ على الفاعل في حقيقة الأمر فمجموعة الأمور التي مرّ ذكرها ومن بينها العلامة الإعرابية.

وهكذا تكون العلامة الإعرابية إذن، قرينةً نحويةً واحدةً من قرائنٍ أخرى تسهّم في تحديد المعاني النحوية في الكلام والكشف عنها⁽²⁴⁾، غير أنّ تمام حسان لم يُشر إلى أنّ الحركة الإعرابية لها الأسبقية والتفوق والتفرد في الدلالة على المعنى.

ففي قوله تعالى: [وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلماتٍ فاتمهنَّ]⁽²⁵⁾؛ فالعلامة الإعرابية هي الدليل الوحيد على الفاعل، والدليل على المفعول به، واستناداً إليها قدّم المفعول به وأحرّ الفاعل، برغم مطابقتها الضمير مرجعه سواء أعرّب فاعلاً أو مفعولاً به، والأرجح أن يكون (إبراهيم) مفعولاً به و(ربه) فاعلاً، يقول القرطبي: "وقدّم (أي المفعول) على الفاعل للاهتمام؛ إذ كونُ الربِّ تبارك وتعالى مبتلياً معلوم"⁽²⁶⁾.

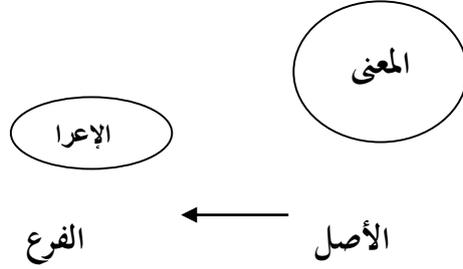
ثانياً: الإعراب فرع المعنى:

إنّ الأهمية التي بلغها الإعراب في فهم المعنى وتوجيه الدلالة والإشارة إلى البلاغة وجمال التركيب هي التي دفعت بعض العلماء أن يجعله من "عجّاز القرآن العظيم وخلوده إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها"⁽²⁷⁾.

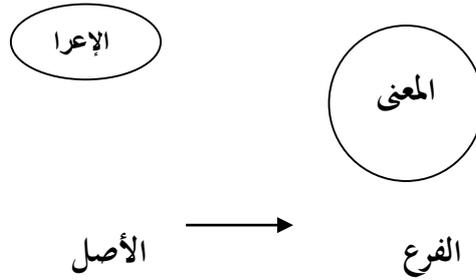
ونجد ابن خلدون، عند تناوله لعلوم اللسان العربي، قد أوّل النحو الصدارة لأهميته بالنسبة للمعنى. يقول: "والذي يتحصّل أن الأهمّ المقدّم منها هو النحو؛ إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدلالة... ولولا جهل أصل الإفادة، وكان من حقّ علم اللغة التقدّم لولا أنّ أكثر الأوضاع باقيةً في موضوعاتها لم تتغير بخلاف الإعراب... فإنه تعيّر بالجملة... فلذلك كان علم النحو أهمّ من اللغة إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملةً، وليست كذلك اللغة"⁽²⁸⁾.

هذا عن أهمية الإعراب وأثره في فهم المعنى وتوجيه الدلالة، فماذا عن الأسبقية والحضور في تفعيل أساليب اللغة، وضبط إشكالية تعدد المعنى بتعدد الأوجه الإعرابية في إطار التبعية وجدلية التأثير والتأثير بين المعنى والإعراب. إذا تأملنا تلك المقولة المشهورة والتي طالما ردّدها كثيرٌ من علماء اللغة العربية: القدماء والمحدثين، وتنصُّ على أنّ "الإعراب فرع المعنى". فإنّ ما يُفهم من هذه المقولة أنّ لا إعراب إلا بعد فهم المعنى، إذ الأصل هو المعنى، وبعد تحديده وتأكيده في ضمير المتكلم يأتي الإعراب لإبانة ذلك المعنى بتوفير بعض قوانين ونواميس اللغة.

فالإعراب إبانة عن إبانة، الإبانة الأولى تكون للفظ في إطار وحدتها الدلالية المتمثلة في الجملة أو التركيب، وبحسب ترابطها وتناسقها مع بقية ألفاظ هذه الوحدة، وتكون الإبانة الثانية من خلال التوجيه الإعرابي لهذه اللفظة على أساس الحركة الإعرابية وموقع اللفظة وصحة التركيب، وبناءً على ذلك فإنّ المعرب يقف أمام الجملة ويوجّه الكلمات توجيهها نحويًا، وتوجيه المعنى على ضوئها. وهكذا ينقلب الأصل (أي المعنى) ليكون فرعاً (أي الإعراب)، ويكون الفرع أصلاً⁽²⁹⁾.



= انقلب المفهوم في أذهاننا عبر تراكمات معرفية من خلال التطبيق المنحرف للأوجه الإعرابية وأثرها في تعدد المعنى، وهكذا تلاشى الأصل (المعنى) ونزل من عليائه ليرتقي الفرع / الخادم (الإعراب):
فأصبح الفرع أصلاً:



وهذه العلاقة - علاقة الإعراب بالمعنى وأسبقية المعنى - واضحة بيّنة في التراث القرآني لدرجة أن يبني عليها عبد القاهر الجرجاني أساس نظريته التي صاغها في كتابه (دلائل الإعجاز)، ومفادها " أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجته التي تُهَجَّتْ، فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رُسِمَتْ لك فلا تُخَلَّ بشيء منها، وذلك أننا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلِّ باب وفروقه" (30)، وهذا واضح أن النظم أداة وإجراء لمعرفة المعنى وتقلباته، وفي ذلك يدخل ترتيب الكلمات وفقاً لترتيب المعاني الأصلية والمعاني الإضافية في النفس .

لقد أعطى علماء اللغة في العصر الحديث أهمية قصوى للمعنى، وأنه سابقٌ للعلامة الإعرابية، بل هو المحركُ والمحولُ لها " غير أنهم استبعدوا نظرية العامل النحوي، الذي يحاول أن يجد لكلِّ مرفوعٍ رافعاً، ولكلِّ منصوبٍ عاملَ نصبٍ، ولكلِّ مخفوضٍ عاملَ خفضٍ" (31).

إنَّ الحركة إذا تغيرتْ في آخر الكلمة - في رأي بعض العلماء - ليس لأنَّ العاملَ قد تغيَّرَ واستبدلَ بآخر وإنما لأنَّ المتكلمَ يريدُ أن يُفصِّحَ عن معنى معيَّن تحدَّدَ في ذهنه، وهذا ما يراه الدكتور خليل عمارة، يقول: " إنَّ الحركة شأنها شأن أيِّ فونيم في الكلمة، له قيمة وأثرٌ في الإفصاح والإبانة عمّا في نفس المتكلمِ من معنى يريد الإبانة

والإفصاح عنه، فإذا قال المتكلم (الأسد) بالضمّة ؛ فإنّ السامع يُدرِك أنه قد أراد نقلَ خبر ليس غير، ولكنه إذا قال : (الأسد) بالفتحة ؛ فإنّ المعنى يتغيّر إلى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يُفصَح عنه، ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فإنّه إنّ غير فونيم آخر في الكلمة تغيّرت الصورة الذهنيّة التي ترتبط بها الكلمة بسبب ... فما كان التغيّر في الحركة إلا نتيجة للتغير في المعنى ... وليست الحركة نتيجةً لأثر عاملٍ كما يرى النحاة" (32).

ثالثاً : أثر المعنى في تعدد الأوجه الإعرابية :

أولى علماء اللغة والنحو المعنى عنايةً كبيرةً وجعلوه ضابطاً مهماً من ضوابط التوجيه النحوي، فالفكر النحوي لم يغفل أهمية المعنى لحظة استقراء كلام العرب وتجريد القواعد والقوانين الضابطة للغة العربية، وقد كان المعنى حاضراً عند ترجيح الوجوه الإعرابية أو تضعيفها أو ردّها، لذا كثيراً ما كان يدور على ألسنة النحاة عبارات مثل: مخالفة المعنى، يدل المعنى على كذا، الظاهر كذا، فهو بعيد عن المعنى ...

وإذا تأملنا الأسباب والدوافع التي لأجلها نشأ النحو العربي فإننا نجد المعنى يدعو العلماء للوقوف أمام تفشي ظاهرة اللحن الإعرابي، أي أنّ العلامة الإعرابية لا تتفق والمعنى المطلوب، وهذا ما تفضّل له أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) عندما سمع أعرابياً يقرأ قوله تعالى: [أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ] (33)، بجرّ كلمة (رسوله). فقال أبو الأسود: معاذَ الله أن يكونَ اللهُ بريئاً من رسوله، اقرأ: (ورسوله) (34)

ومما يُروى في وضع علم النحو، "أنّ أبا الأسود دخل على ابنته يوماً، فقالت: يا أبتِ ما أشدُّ الحرّ، فقال لها: الرمضاء في الهاجرة، فقالت له: لم أسألك عن هذا، وإنما تعجبتُ من شدة الحرّ، قال لها: قولي - إذن - ما أشدُّ الحرّ. ثم قال: إنّ الله، فسدت ألسنة أولادنا، وهم أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربية ..." (35).

ومن خلال الروايتين يمكننا أن نستنتج أنّ فساد المعنى الناجم عن الخطأ الإعرابي هو الدافع الرئيس لوضع النحو، كما تبيّن لنا العلاقة المتينة بين الإبانة عن المعنى والإعراب.

إنّ المعاني في ذهن المتكلم هي التي تُوجّه الإعراب وعلى أساس المعنى تتغيّر العلامة الإعرابية وتختلف من تركيب لآخر، ففي قولنا: (ما أحسن زيداً) و(ما أحسن زيد) و(ما أحسن زيد) تعددت الأوجه الإعرابية؛ لأنّ المعاني اختلفت.

ففي الجملة الأولى كان معنى التعجب موجّهاً للعلامة الإعرابية في كلمتي (أحسن) و(زيد)، وفي الجملة الثانية كان معنى النفي (ما)، وفي الثالثة كان معنى الاستفهام (ما)؛ ففي كل جملة نظام من العلامات الذي يفصّل عن المعنى المراد (36)، وكذلك سائر المعاني إذ جعلوا " هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني ..." (37).

توفّر كتب التراث النحوي على أمثلة كثيرة تتمحور حول تغير العلامة الإعرابية لاختلاف المعاني، من ذلك ما روي عن الكسائي (ت 189هـ) أنه قال: "اجتمع وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذمّ النحو، ويقول: ما النحو؟ فقلتُ - وأردتُ أن أعلمه فضل النحو-: ما تقول لرجلٍ قال لرجلٍ: أنا قاتلٌ غلامك، وقال له آخرُ: أنا قاتلُ غلامك، أيهما كنت تأخذُ به؟. قال: آخذُهما جميعاً.

فقال له هارون الرشيدُ: أخطأت، وكان له علمٌ بالعربية فاستخياً. وقال أبو يوسف: وكيف ذلك؟ فقال: الذي يُؤخذُ بقتل الغلام هو الذي قال: (أنا قاتلُ غلامك - بالإضافة؛ لأنّه فعلٌ ماضٍ، وأما الذي قال: أنا قاتلُ غلامك - بلا إضافة، فإنه لا يُؤخذُ؛ لأنّه مستقبلٌ لم يكن بعدُ، كما قال تعالى: [ولا تقولنَّ لشيءٍ إني فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاء الله] (38)، فلولا أنّ التنوينَ مستقبلٌ، ما جاز فيه غدا (39).

*الحالة الإعرابية من موقع الكلمة:

إنّ المتأمل في الكيفية التي تحدد بها المواقع الإعرابية - وهي الوظائف النحوية للكلمة - لا محالة أننا نجدها تخضع للمعاني التي تتوارد عليها أثناء دخولها في علاقات ركنية مع غيرها في المحور التركيبي (40)، ولهذا ذهب الزجاجي إلى أن الإعراب إنما يدخل الكلمات لمعان تتورها (41)، فقال: "وجعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني" (42)، ويوضح ابن جني هذا من خلال ما نقله في الخصائص بقوله: "سألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العُقيليّ الجوثي.. فقلت له: كيف تقول "ضربتُ أخوك، فقال: أقول "ضربتُ أخاك"، فأردتُه على الرفع فأبى، وقال: لا أقولُ أخوك أبداً، قلتُ: كيف تقول ضربتُ أخوك؟ فرجع، فقلتُ: ألسنت زعمت أنك لا تقولُ أخوك أبداً، فقال: إيشُ هذا؟! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأملهم مواقع الكلام وإعطائهم إياه في كلّ موضع حقّه وحصته من الإعراب عن ميزة وعلى بصيرة" (43).

والذي نستخلصه من قول أبي عبد الله (اختلفت جهتا الكلام)؛ أي اختلفت المعاني الموقعية للكلمة، فلما كانت (أخوك) دلّت على معنى الفاعلية، ولما صارت (أخاك) دلّت على المفعولية، لذلك فالمعاني التي طرأت على الكلمة بحسب موقعها، اقتضت علامة إعرابية معينة، ولهذا كان النظم ليس إلا وضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو، والعمل على قوانينه وأصوله، ومعرفة مناهجه وحفظ رسومه (44).

فالحركة الإعرابية مهما كان نوعها ورسمها تشير دائماً إلى الترتيب المعياري للتركيب، ووضع الكلمات في مواضعها الأصلية؛ لأن اعتماد حركة بديلة تشير إلى تحرك الكلمة عن موضعها الأصلي، وهذا التحرك قد لا يؤدي المعنى الذي يريد المتكلم إيصاله إلى المتلقي، وهذا ما يجعل المعنى يلتبس كما في قول أبي النجم العجلي:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي عليّ ذنباً كلّه لم أصنع (45).

فعندما يذهب الشاعرُ إلى النصب على تقديم المفعول به فيقول: (كلّه لم أصنع)، فذلك يقتضي أن الشاعر قد اقترف بعض هذا الذنب الذي ادّعتُه عليه المرأة، أمّا في حالة الرفع، أي بالاعتماد على الثوابت النحوية للتركيب

(مبتدأ + خبر)، فذلك ما يريده الشاعر ويشير إلى أنها (تدعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلاً) على عكس النصب الذي يمنع هذا المعنى⁽⁴⁶⁾.

ومن ذلك التحليل الذي يقدمه سيوييه في إشارة إلى تغير المعنى بتغير الحركة الإعرابية بين الرفع والنصب في بنية تركيبية خاصة، إذ يقول: " ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكوا لي جملي طول السرى صبرٌ جميل فكلانا مُبتلى⁽⁴⁷⁾

والنصب أكثر وأجود لأنه يأمره، ومثل الرفع [فصبرٌ جميلٌ والله المستعان على ما تصفون]⁽⁴⁸⁾، كأنه يقول: (الأمر صبرٌ جميلٌ) " (49) .

إنّ المعنى حينما تحدد في ذهن الشاعر ووقر في قلبه كان لابد أن يعدل عن نصب كلمة (صبر) إلى الرفع على الإخبار، كما له دلالة الثبات والدوام، لأنه بالنصب يكون دالاً على التغير من حال إلى حال. وهكذا فكلّ تغيير في الحركة الإعرابية هو نتاج موقع الكلمة في بنية تركيبية بسمات أسلوبية خاصة، وكل هذا تلبية لأغراض المتكلم دون الخروج عن الثوابت النحوية وسنن الكلام العربي.

رابعاً: المعنى المعجمي وأثره في توجيه الإعراب:

المتبّع للفكر اللغوي عموماً وللتراث الفكري العربي خصوصاً يجد أن المعنى لم يُقَيّد بمفهوم واحد، بل هو لفظٌ جامع ذو دلالات متعددة؛ فمنه المعنى المعجمي للكلمة المفردة، ومنه المعنى الدلالي، ويوجد المعنى النحوي أو الوظيفي، كما أن للمقام أهميته في تحديد الدلالة (المعنى الاجتماعي).

فكل نوع من أنواع المعنى له قيمته وأثره في توجيه الإعراب، ويمكننا توضيح ذلك بمجموعة من الأمثلة الفعلية التي اعتمدها علماء اللغة والنحو والتفسير، ونقتصر على المعنى المعجمي على سبيل التمثيل، وبحسب ما يسمح به المقام في هذا المقال:

المعنى المعجمي هو معنى المفردة كما تشرحه معاجم اللغة، فقد تحمل المفردة الواحدة أكثر من معنى، ولهذا كثيراً ما يتوقف الإعراب على معنى اللفظ المفرد، وحينما يتحدد معناه المعجمي يميل المتكلم إلى حركة إعرابية معينة، قال عَبْدُ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِي: " لَا يُتَّصَرُّ أَنْ تَعْرِفَ لِلْفَظِّ مَوْضِعاً مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْرِفَ مَعْنَاهُ، وَلَا أَنْ تَتَوَحَّى فِي الْأَلْفَاظِ مِنْ حَيْثُ هِيَ الْأَفَاطُ تَرْتِيباً وَنَظْماً، وَأَنَّكَ تَتَوَحَّى التَّرْتِيبَ فِي الْمَعَانِي وَتُعْمَلُ الْفِكْرُ هُنَاكَ، فَإِذَا تَمَّ لَكَ ذَلِكَ أَتْبَعْتَهَا الْأَلْفَاظَ وَقَفَّوت بِهَا آثَارَهَا " (50).

فعدم التثبت من المعنى المعجمي قد يُخرِجُ الْكَلَامَ إِلَى مَقَاصِدٍ مُخْتَلِفَةٍ و " أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يُعربُه، مُفْرَداً أو مُرَكَّباً؛ ولهذا لا يُجوزُ إعرابُ فَوَاحِ السُّورِ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا مِنَ الْمِثَالِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ " (51).

وعلى الرغم من الأهمية التي يكتسبها المعنى المعجمي ودوره في توجيه الإعراب، فإنه يوجد من الدارسين المحدثين من يرى أنّ نجاح عملية التعليق منوطاً بتوفر المعنى الوظيفي ووضوحه، ومن غير حاجة لمعرفة المعنى المعجمي أو المقام، يقول الدكتور تمام حسان: " وإذا اتَّضَحَ المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة من دون حاجة إلى المعجم، أو المقام. ذلك بأنَّ وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق " (52).

إنّ نظرة تمام حسان القاصرة للمعنى المعجمي من شأنها أن تُحيل التعليق ونظم الكلام إلى المعنى النحوي، وبالتالي يركن تأليف الكلام إلى الصناعة النحوية التجريدية والجافة، وبالتالي نقضي على رسالة الفهم والإفهام التي من أجلها كانت اللغة، ولتقريب الفهم نورد هذا المثال:

اختلف النحويون وعلماء التفسير في إعراب (كَلَالَةٌ) في قوله تعالى: [وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَالِأَلْفِ] (53) تبعاً لاختلافهم في تحديدها معناها المعجمي فقيل: " كَلٌّ فَلَا نَ كَالِأَلْفِ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَلِداً وَلَا وَالِداً؛ أَي: كَلٌّ عَن بُلُوغِ الْقَرَابَةِ الْمِمَاسَةِ " (54)، وهو قول البصريين (55). وقال أهل المدينة وأهل الكوفة: " الكلالة: الورثة الذين لا والد فيهم ولا ولد " (56).

وقيل: الكلالة هي المال (57)؛ فيحتمل إطلاقها على الميت الموروث، أو على الورثة، أو على الورثة، أو على القرابة، أو على المال الموروث؛ " فَإِنْ كَانَتْ لِلْمَيِّتِ، فَأِعْرَابُهَا حَبْرٌ ل (كَانَ)، و(يُورَثُ) فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ، و(كَالِأَلْفِ) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (يُورَثُ). وَإِنْ كَانَتْ لِلْوَرِثَةِ؛ فَهِيَ حَبْرٌ ل (كَانَ) عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ ذَا كَالِأَلْفِ، أَوْحَالٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْضاً. وَإِنْ كَانَتْ لِلْوَرِثَةِ؛ فَهِيَ مَصْدَرٌ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. وَإِنْ كَانَتْ لِلْقَرَابَةِ؛ فَهِيَ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: (مِنْ أَجْلِ الْقُرْبَى). وَإِنْ كَانَتْ لِلْمَالِ فَهِيَ مَفْعُولٌ بِهِ ثَانٍ ل(يُورَثُ). وَكُلُّ وَجْهٍ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ عَلَى أَنْ تَكُونَ (كَانَ) تَامَّةً، و(يُورَثُ) فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ، أَوْ تَكُونَ نَاقِصَةً، و(يُورَثُ) حَبْرُهَا " (58).

هكذا اختلف العلماء في إعراب كلمة (كلالة) وتحديد معناها النحوي الوظيفي لاختلافهم في معناها المعجمي، ويمكن إيجاز المعاني والأوجه الإعرابية كالآتي:

- 1- (كلالة): اسم للميت الموروث، فهي منصوبة على أحد وجهين: - إما خبر (كان)، وتقدير الجملة (وإن كان الموروث كلالة)، أي: فليس له ولد ولا والد. وإما منصوبة على الحالية من الضمير في (يورث)، والتقدير: (يورث وهو كلالة).
- 2- (كلالة): الوارث، أو الورثة غير الولد والوالد، فهي منصوبة على أحد وجهين: - إما خبر (كان)، على تقدير حذف مضاف، بمعنى: وإن كان رجل يورث ذا كلالة. أو هي (حال) من الضمير في " يورث " على تقدير: (يورث ذا كلالة).
- 3- الكلالة: الورثة، فهي مصدر في موضع الحال.
- 4- الكلالة: القرابة، فهي منصوبة على أنها مفعول لأجله؛ والتقدير: المال يورث لأجل القرابة.

5- الكلالة: المال الموروث، فهي مفعول به ثانٍ منصوب للفعل (يورث).

تَنْضِحُ لَنَا مِمَّا سَبَقَ أَهْمِيَّةُ الْمَعْنَى الْمُعْجَمِيَّةِ فِي تَوْجِيهِ الْعَلَامَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْمَعْنَى الْوَضِيفِيَّةَ وَحْدَهُ زُبْمًا لَا يَكْفِي فِي إِجْرَاءِ عَمَلِيَّةِ التَّعْلِيْقِ، كَمَا تَبْرُزُ أَسْبَقِيَّةُ فَهْمِ الْمَعْنَى وَحُضُورِهِ فِي ذَهْنِ الْمُتَكَلِّمِ قَبْلَ التَّكَلُّمِ وَتَوْضِيْفِ اللَّغَةِ.

الخاتمة

كان هذا المقال محاولة لتصنيف بعض الآراء والأفكار التي تناولت قضية المعنى والإعراب، واستقصاء المواقف التي تناولت وظيفة العلامة الإعرابية، والتأكيد على الحقيقة الغائبة - وهذا جوهر المقال ولبه - أن الحركة الإعرابية تتأثر وتتغير بحسب اختلاف المعنى في ذهن المتكلم، وعليه تم الكشف على أهم النتائج :

1- لقد ضُيِّقَ مفهومُ الإعراب في الفكر النحوي العربي، حينما حُوِّصَ بالأثر الذي يخلفه العامل، والحقيقة التي نستشفها من اللغة الفعلية المتداولة - قبل انتشار ظاهرة اللحن وقبل التقعيد النحوي وتفشي " المثل المصنوع " - أن الإعراب هو: بيان ما للكلمة في الجملة من قيمة نحوية، أو معنى إعرابي، وهذا هو المعنى الصواب الذي يتماشى والدرس اللغوي العام في نظرتة إلى اللغات البشرية في أداء وظيفة التواصل والفهم والإفهام .

2- المعنى سابق للإعراب، حيث يتحدّد المعنى - أولاً - في ضمير المتكلم، ثم يأتي الإعراب للكشف عن هذا المعنى بمراعاة موقع اللفظة وصحة التركيب، وهذا هو مفهوم مقولة " الإعراب فرع المعنى " . ولذلك يجب مراعاة المعنى ومدى استقامته مع الإعراب لا ما يقتضيه ظاهر الصناعة النحوية ومخافة اختراق القاعدة.

3- إنَّ كون العلامة الإعرابية علماً على المعاني النحوية، لا يعني أنَّ تحديد هذه المعاني يكون بالعلامة وحدها، بل المقصود منه أنَّ هذه العلامة كانت نقطة الانطلاق في الدراسات النحوية، وأنها بمثابة العنصر الكاشف للمعنى والبدال عليه. وإنما واقع الأمر في اللغة وحاجة الناس إلى التواصل والتفاهم تفرض توفر قرائن أخرى تسهم في فهم المعنى وتوجيهه، وتعين على أمن اللبس ...

4- وهذا هو الأهم، أن هناك من يعتقد أن النحو العربي بصورة عامة ومنه الإعراب قد ابتعد عن المعنى والمضمون، وهو شعار رفعه قلة ممن يجهلون مهارات تحليل النظام العلامي في اللغة العربية، باعتبار أن العلامة الإعرابية ذات فائدة معنوية لا يمكن إنكارها، ولا التحايل لإفشال وظيفتها في واقعنا اللغوي.

الهوامش

- 1- ينظر : تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م، ص 28.
- 2- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3، 1416هـ، 1 / 34.
- 3- عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1993، 1م، ص 56.
- 4- (الإعراب) معاني كثيرة تدور حول الإبانة، والإفصاح، والتغيير، يُقال: أَعْرَبَ الرجلُ، بمعنى (أفصح القول والكلام)، الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، 1981م، 2/128. ويقول أبو منصور الأزهري (ت 370هـ) : " قلتُ الإعراب والتعريب معناها واحد، وهو الإبانة، يقال : أعرَبَ عنه لسانُه، وعَرَّبَ أي : أبانَ، وأفصح، ويقال : أعرَبَ عَمَّا في ضميرك : أي أبْن. ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام: قد أعرَب "، تهذيب اللغة، تح: مجموعة من العلماء، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، 1967م، 2 / 362.
- 5- الزجّاجي عبد الرحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النحو، تح : مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط2، 1973م، ص 91.
- 6- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1397هـ - 1977م، 1/13.
- 7- ابن جني، الخصائص (م س)، 1 / 35.
- 8- ابن فارس، الصحابي في فقه اللغة، تح : السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ص76.
- 9- ابن جني، الخصائص (م س)، 1 / 175.
- 10- ينظر : الزجّاجي، الإيضاح في علل النحو (م س)، ص 69، 70، 71.
- 11- الإيضاح في علل النحو، ص 70 - 71.
- 12- الإيضاح، ص 70.
- 13- العكبري أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح : د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1406هـ، ص 156.
- 14- الإيضاح، ص 71.
- 15- ينظر : إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الدار الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1966م، ص 208.
- 16- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 183.
- 17- الزجّاجي، الإيضاح في علل النحو (م س)، ص 69.

- 18- الخصائص (م س) ، 89/1 .
- 19-الإيضاح، ص 69.
- 20- اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.
- 21- ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 181 – 182.
- 22- ابن جني، الخصائص، 1 / 36.
- 23- ينظر : تمام حسان، الأصول، دراسة إستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1401 هـ 1981م، ص 132 – 133.
- 24- ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 205.
- 25- سورة البقرة : آية 124.
- 26- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، راجعه وضبطه : الدكتور محمد إبراهيم الحفناوي، دار الحديث، القاهرة، ط1، 103/2.
- 27- عبد العزيز عبده، المعنى والإعراب عند النحويين، منشورات الكتاب، طرابلس، ليبيا، ط1، 530 / 2.
- 28- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، لمقدمة، تح : د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، الفجالة- القاهرة، 1979م ص 545 – 546.
- 29- ينظر : عمارة أحمد خليل، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، دار وائل للنشر، الأردن، ص 220.
- 30- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، حققه وقدم له : د. محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط2، 1407 هـ 1987م، ص 81.
- 31- الجواربي، أحمد عبد الستار، نحو التيسير، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط2، 1984م، ص 48.
- 32- عمارة، أحمد خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، عالم المعرفة، جدة، العربية السعودية، 1984، ص 156-157.
- 33- سورة التوبة: الآية 02.
- 34- وفي رواية أخرى أنه « قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فقال : من يقرئني شيئاً مما أنزل الله تعالى على محمد (ص). فأقرأه رجل سورة (براءة) فقال: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) بالجر. فقال الأعرابي: أوقد برئ الله من رسوله؟ إن يكن الله تعالى قد برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه. فبلغ عمر (ض) مقالة الأعرابي ... فأمر رضي الله عنه ألا يُقرئ القرآن إلا عالمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو"، الأنباري أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، مصر، 1967م، ص 8-9.

- 35- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (م س)، ص 89. وينظر: السيرافي، أخبار النحويين البصريين، تح: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، القاهرة، 1986م، ص 33-34.
- 36- ينظر: السامرائي فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان-الأردن، ط2، 1423هـ/2003م، 30/1.
- 37- الإيضاح في علل النحو، ص 70.
- 38- سورة الكهف : الآية 23، 24.
- 39- السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، طبعة جديدة، نشر مكتبة الكيان الأزهرية، القاهرة، 1395هـ - 1975م، 224/3، وينظر: ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط2، دار التراث، القاهرة، 1393هـ. 1973م، ص 11.
- 40- يقول الدكتور عبد القادر المهيري أثناء حديثه عن علامات الإعراب: " إنّ هذا النوع من العلامات اللغوية لا يمكن وجوده مستقلاً كما توجد الكلمات مثلاً، ولا يتسنى عزله مثلما تُعزّل الوحدات المعجمية، فهولا يبرز إلا في الكلام، وليس من خصائص ما نسميه اليوم بالعلاقات الاستبدالية إنما هو من مشمولات العلاقات الركنية ". نظرات في التراث اللغوي العربي (قضية الإعراب) (م س)، ص 56.
- 41- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 67.
- 42- المصدر نفسه، ص 69.
- 43- ابن جني، الخصائص (م س)، 76/1.
- 44- ينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 88.
- 45- ينظر: ابن جني، الخصائص، 1 / 292، وعبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 270.
- 46- ينظر: دلائل الإعجاز، ص 270 وما بعدها.
- 47- للبيت رواية أخرى (يشكو إليّ فرسي وقع القنا) وينسب إلى الملبّد بن حرملة بن أبي ربيعة. ينظر: السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، شرح أبيات سيبويه، تح: محمد علي الرياح، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، 139هـ/1974م، 1 / 208.
- 48- سورة يوسف : الآية 18.
- 49- سيبويه، الكتاب (م س)، 1 / 321، وينظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 1 / 208.
- 50- الجرجاني، دلائل الإعجاز (م س)، ص 45.
- 51- الأنصاري، جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وتعليق: مازن المبارك، وراجعته: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، طهران، ط5 (د ت)، ص 784.
- 52- تمام حسان، اللّغة العرَبِيَّة مَعْنَاهَا وَمَبْنَاهَا (م س)، ص 183.

53- سورة النساء : الآية 12.

54- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، أساس البلاغة، تح: عبد الرحيم أيوب، دار المعرفة، بيروت، 1402هـ/1982م، ص 397.

55- ينظر: النحاس أبو جعفر، معاني القرآن، تح : د. يحي مراد، دار الحديث، القاهرة، 1425هـ/2004م، 195/1.

56- المصدر نفسه: 195/1.

57- ينظر : معاني القرآن للنحاس، 195/1.

58- السيوطي، جلال الدين، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبطه وصححه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1408هـ/1998م، 228/2، وينظر: الزركشي، بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1425هـ/2004م، 378/1.